

الحوثيون إرهاب وعنصرية

تعريف

محطات

أرقام



مركز نشوان الثميري
للدراسات والإعلام
Rashwan Althawari Center for Studies & Media

إعداد : مجموعة من الباحثين
إشراف: د. وسام باسندوة

الحوثيون في اليمن

إرهاب وعنصرية

تأليف: مجموعة من الباحثين

إشراف د. وسام باسندوة

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب: الحوثيون في اليمن - إرهاب وعنصرية

التأليف: مجموعة من الباحثين

إشراف: د. وسام باسندوة

الناشر: مركز نشوان الحميري للدراسات والإعلام

الجمهورية اليمنية، هاتف: ٧٧١١٣٦٣٤ - ٧٧٧٠٣٣٣٢٢

البريد الإلكتروني: info@nafsam.org

الموقع الإلكتروني: www.nafsam.org

رقم الإيداع لدى فرع الهيئة العامة للكتاب م/مأرب (المكتبة

العامة - مأرب): (١٦ / ٢٠٢١).

الطبعة: الأولى: سبتمبر ٢٠٢١م

جميع الحقوق محفوظة للمركز

الحوثيون في اليمن

إرهاب وعنصرية

تأليف:

مجموعة من الباحثين

إشراف:

د. وسام باسندوة

الناشر:

مركز نشوان الحميري للدراسات والإعلام

٢٠٢١

الفهرس

الحرب في اليمن والتغطية الإعلامية المتحيزة	
(تقديم).....	٧
اليمن.. صورة موجزة.....	٢١
الحوثيون.. خلفية تاريخية وفكرية.....	٢٩
بعد سبتمبر ١٩٦٢.....	٣٣
ثورة خميني.....	٣٥
استغلال احتجاجات ٢٠١١.....	٣٩
العاصمة في قبضة المليشيا.....	٤٣
ذراع إيران.....	٥٠
العنف وسيلة الصعود والبقاء.....	٥٤
ممارسات إرهابية على خطى داعش.....	٥٥
تجنيد الأطفال وعسكرة التعليم.....	٥٧
إقصاء الموظفين وتفكيك مؤسسات الدولة.....	٦٠
جهود السلام.....	٦٢

- ٦٥..... رؤية لفهم الحرب الدائرة في اليمن
- ٨٧..... المحفزات العقدية للإرهاب الحوثي
- ١٠٢..... المزيج العنصري للحوثيين
- ١٠٥..... إيضاحات لازمة
- ١٢١..... ملاحق
- ١٢٣..... الانتهاكات.. أرقام تتحدث
- ١٢٩..... بيان منظمات المجتمع المدني (ملحق)

الحرب في اليمن والتغطية الإعلامية المتحيزة

بقلم: دافيد روبرت^١

بحسب تقارير الأمم المتحدة يمثل اليمن أكبر أزمة إنسانية في العالم. وبالتأكيد فإن الأرقام مخيفة، حيث قتل عشرات الآلاف من المدنيين اليمنيين وشرد أكثر من مليوني شخص منذ أكثر من عام و ٢٢ مليوناً بحاجة إلى مساعدات غذائية.

تغطية الصراع اليمني في وسائل الإعلام -
العربية والدولية - غير متوازنة. بدلاً من ذلك، تلقي

١ - محلل سياسي مستشار سابق في وزارة الخارجية الأمريكية

اللوم على بدء الصراع وإدارة الحرب فقط بالتدخل العسكري لقوات التحالف بقيادة السعودية في عام ٢٠١٥. ويترك القراء والمشاهدون انطباعًا بأن معاناة اليمنيين سببها فقط الهجمات الجوية والتحالف العربي.. إن أفعال الطرف الآخر، المتمردون الحوثيون المدعومون من إيران والذين حملوا السلاح ضد الحكومة الشرعية المعترف بها دوليًا للرئيس هادي، كانت أقل بروزًا في التغطية الإعلامية. وغالبًا ما يتم اعتبار الدعم المادي والعسكري للحوثيين من إيران غير مثبت ربما كان هذا مبررا بشكل خاص قبل أن يبدأ الحوثيون بإطلاق صواريخ متطورة بشكل متزايد على أهداف في المملكة العربية السعودية، وهي صواريخ لم يعد من الممكن اعتبارها محلية الصنع.

لا أعتزم التستر على الخسائر المدنية التي تسببت فيها الحملة العسكرية للتحالف. وقد أدى ذلك بلا شك إلى مقتل المدنيين وهو امر طبيعي يحدث في الحروب لكن الحديث هنا عن نزعة وسائل الإعلام إلى تحميل كل المعاناة للمشاركين الرئيسيين في الحملة العسكرية للتحالف - السعودية والإمارات - يشوه الصورة الحقيقية.

أولاً: الإعلام العربي

في الإعلام العربي، نواجه اليوم فجوة واضحة بين المؤسسات الإعلامية الرئيسية الثلاث - القطرية والسعودية والإماراتية. في الأيام الأولى للحملة العسكرية، كان من الملاحظ أن المنافذ الإقليمية الرئيسية لجميع هذه البلدان الثلاثة: الجزيرة والعربية وسكاي نيوز عربية على التوالي - كانت داعمة

بشكل عام للحملة تغير هذا بشكل جذري بمجرد تطور أزمة الخليج فبدأت الجزيرة في اتباع نهج مختلف جذريًا للحملة، حيث سلطت الضوء على آثار القصف بروايات مروعة مدعاة في كثير من الأحيان عن معاناة المدنيين. حافظت القناة ووسائل الإعلام القطرية الأخرى على هذه الرواية: الجزيرة تؤكد انتصارات الحوثيين وتشير إلى "حرب السعودية على اليمن".

هذه التغطية المعادية للسعودية والإماراتية في الصحافة العربية، لا سيما تلك المرتبطة بقطر، مدفوعة أيضًا برواية مفادها أن هذين البلدين معاديان للديمقراطية والتغيير. في ظل هذه الحجة، يتم تجاهل حقيقة أن التحالف العربي يقف إلى جانب الحكومة المعترف بها دوليًا ويتم تصويره على

أنه يقاتل لمنع اليمنيين من تقرير مستقبلهم. ومن المفارقات أن إيران، الداعمة للحوثيين، لا تتسامح مع أي معارضة داخلية، وقد قتلت المئات من مواطنيها الذين تجرأوا على الانخراط في احتجاجات الشوارع، وملطخة أيديهم بدماء العراقيين، من خلال الميليشيات التي تعمل بالوكالة عنها العراق.

وسائل الإعلام الغربية

ولنتذكر أن جذور الصراع في اليمن تعود إلى ما قبل الحملة العسكرية للتحالف العربي، على الرغم من أن وسائل الإعلام الغربية تميل إلى تصوير ذلك على أنه نقطة انطلاق الحرب وسبب انهيار البلاد.

في الواقع، كان القرار الذي اتخذته تحالف الحوثيين آنذاك وأولئك الموالين للرئيس السابق صالح

للتقدم في مسيرة إلى العاصمة صنعاء في عام ٢٠١٤ هو الذي أشعل فتيل الصراع. عندما ساروا إلى العاصمة الجنوبية عدن، مما أجبر الرئيس هادي على الفرار، تدخل التحالف العربي لإعادة الحكومة المعترف بها دوليًا إلى السلطة.

أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم ٢٢١٦ بأغلبية ١٤ صوتًا مقابل صفر - امتنعت روسيا عن التصويت - لتأكيد هادي كرئيس شرعي لليمن وفرض حظر دولي على الأسلحة على الحوثيين. كان يُنظر إلى هادي دوليًا على أنه الزعيم الشرعي واستيلاء الحوثيين على السلطة، والذي يسمونه "ثورتهم"، بانقلاب تدعمه إيران.

ازداد الوضع تعقيداً في العام الماضي، مع حدوث انقسامات داخل وبين أعضاء التحالف والحكومة اليمنية، وزيادة الهجمات الصاروخية الحوثية على المملكة العربية السعودية. لكن المبدأ الأساسي القائل بأن الشرعية الدولية تقع على عاتق الحكومة اليمنية ضد انقلاب المتمردين المدعومين من إيران لا يزال قائماً. لكننا نسمع بانتظام عبارة "حرب بقيادة السعودية" في وسائل الإعلام الغربية، وكأن الرياض سبب أساسي للحرب.

غالبًا ما تُظهر وسائل الإعلام الغربية، وخاصةً في اليسار الليبرالي، عداً عميقاً للسعودية بشكل عام. وفي تقاريرهم عن اليمن، غالبًا ما يأخذون زمام المبادرة من المنظمات غير الحكومية التي تُظهر بنفسها عداً للمملكة العربية السعودية والإمارات

العربية المتحدة بشأن سلوكهما بشكل عام، وليس فقط في اليمن. عند الإبلاغ عن الخسائر في صفوف المدنيين، فإن أولئك الذين قتلوا في غارات التحالف الجوية هم الذين يتم الإبلاغ عنها بشكل بارز، وليس أولئك الذين يتضورون جوعاً نتيجة للقيود الحوثية على توصيل الطعام في المناطق التي يسيطرون عليها او نتيجة قصفهم العشوائي والتعذيب وزراعة الألغام.

يستند الاعلام الغربي على قضيتين رئيسيتين تتعلقان بالمملكة العربية السعودية في التحشيد ضد الرياض - وكلاهما لا علاقة لهما باليمن - هذا هو مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي قبل عامين في القنصلية السعودية بإسطنبول. وسجن ناشطات حقوقيات سعوديات. هذا، جنباً إلى

جنب مع حقيقة أن كلاً من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة حليفان مقربان لإدارة ترامب، المكروه من قبل وسائل الإعلام الليبرالية في جميع أنحاء أوروبا، أدى فقط إلى جعل هذه الدول أهدافاً منتظمة للهجوم الإعلامي.

على النقيض من ذلك، فإن إيران، على الرغم من رعايتها للإرهاب والمليشيات الإقليمية، هي أقل تركيزاً للهجوم في وسائل الإعلام الغربية. ومع قرار إدارة ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي، غالباً ما يتم تصوير إيران على أنها الطرف البريء، الملتزم بالاتفاقيات الدولية التي يتجاهلها الرئيس الأمريكي (السابق) المكروه.

كانت هناك تغطية واسعة في الصحافة البريطانية لحملة المنظمات غير الحكومية لفرض

حظر قانوني على بريطانيا لبيع الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية. منذ أربع سنوات، كانت منظمة العفو الدولية، على سبيل المثال، تناضل من أجل تعليق عمليات نقل الأسلحة إلى التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات. قرار حكومة المملكة المتحدة بأن خروقات المملكة العربية السعودية المسموح بها للأسلحة كانت "معزولة" على نطاق واسع في الصحافة. بينما هناك اهتمام إعلامي ضئيل نسبيًا بتوريد الأسلحة الإيرانية إلى الجانب الحوثي، في انتهاك للحظر الدولي، على الرغم من النتائج التي توصلت إليها الهيئات الدولية.

أفادت لجنة الخبراء التابعة لمجلس الأمن الدولي في عام ٢٠١٨ أن إيران قد انتهكت الحظر من خلال تزويد تحالف الحوثي-صالح بصواريخ باليستية

قصيرة المدى وطائرات بدون طيار. ووجدت أن الحوثيين نشروا ألغامًا بحرية بدائية في البحر الأحمر، والتي تمثل خطرًا طويل الأمد للشحن التجاري.

أفادت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي أنه "تم اعتراض العديد من شحنات الأسلحة الإيرانية إلى المتمردين الحوثيين في خليج عدن بسبب الحصار البحري السعودي المفروض منذ أبريل ٢٠١٥. ورداً على ذلك، أرسلت إيران قافلة بحرية خاصة بها، مما يزيد من المخاطر تصعيد عسكري بين البلدين".

في يونيو العام ٢٠٢٠، قالت بي بي سي على الإنترنت في تقريرها "أزمة اليمن - لماذا هناك حرب" أن "دول الخليج العربية اتهمت إيران بدعم الحوثيين ماليًا وعسكريًا، على الرغم من أن إيران نفت

ذلك". يبدو أن بي بي سي تعتقد أنها قامت بواجبها الصحفي في موازنة مزاعم دول الخليج وإنكار إيران، لكنها فشلت في الإشارة إلى أن إنكار إيران كذبة، كما هو موضح في تقارير كل من مجلس الأمن ولجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ.

المسؤولية عن نقص الغذاء في اليمن هي أيضاً إحدى المسؤوليات التي تميل فيها وسائل الإعلام الغربية إلى إلقاء اللوم على التحالف بدلاً من الحوثيين.

وقرر التحالف في عام ٢٠١٧، بعد الهجمات الصاروخية على السعودية، تشديد الرقابة على تهريب هذه الصواريخ من إيران إلى الحوثيين. أفادت بي بي سي أن إيران تنفي تورطها في التهريب وأن

القيود التي فرضها التحالف ساعدت على "دفع المزيد من الناس إلى انعدام الأمن الغذائي".

ومع ذلك، ألقى تقرير فريق خبراء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة باللوم على الحوثيين في نقص الغذاء لأنهم "عرقلوا بشكل روتيني وصول المساعدات الإنسانية وتوزيع المساعدات".

ووجدت اللجنة أنه بعد أن أعاد التحالف بسرعة فتح الحدود والموانئ والمطارات "ظلت تلك الخاضعة لسيطرة الحوثيين مثل الحديدية مغلقة لأسابيع. كان لهذا تأثير استخدام التهديد بالمجاعة كأداة حرب. "

حتى منظمة هيومن رايتس ووتش غير الحكومية ذكرت أن قوات الحوثيين زرعت ألغامًا أرضية محظورة

مضادة للأفراد، وجندت أطفالاً، وأطلقت نيران المدفعية بشكل عشوائي على مدن مثل تعز وعدن، مما أسفر عن مقتل وجرح مدنيين، وإطلاق صواريخ عشوائية على السعودية - والتي قالت إنها قد تصل إلى حد جرائم حرب.

لكن القليل من هذا الجانب من الصراع يجد طريقه إلى وسائل الإعلام الغربية أو العربية المناهضة للسعودية / الإمارات العربية المتحدة. للأسف، فإن الكراهية السياسية لهاتين الدولتين، وخاصة السعودية، تلطخ التغطية الإعلامية لحرب اليمن على حساب الفهم الحقيقي للعوامل المعنية وطرق حلها.



اليمن

طوره موجزة

يمثل اليمن واحداً من أقدم البلدان في المنطقة العربية والشرق الأوسط، وشهد دورات حضارية متعددة في فترات من التاريخ وثقتها الآثار منذ الألفية الثانية قبل الميلاد (حضارات معين، سبأ، حمير، قتبان، حضرموت).

وتعد الجمهورية اليمنية (التسمية الرسمية للدولة)، واحدة من البلدان العربية المعتبرة من حيث السكان، الذين يقدر عددهم بنحو ٣٠ مليون نسمة وفي مساحة تناهز نصف مليون كيلومتر. ويتمتع اليمن بتنوع بيئي خلاب وفلكلور شعبي ثري.

وتأتي الأهمية الاستراتيجية لليمن انطلاقاً من العديد من الاعتبارات، يتصدرها الموقع الاستثنائي بين ثلاث قارات والذي يشرف على مضيق باب المندب، أحد أهم الممرات المائية الدولية، كما تتمتع البلاد بشريط ساحلي طويل، يشرف على البحر العربي والبحر الأحمر وخليج عدن. ويرتبط اليمن بأطول شريط حدودي مع المملكة العربية السعودية، بالنسبة لكلا البلدين، والأخيرة تمثل واحدة من أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم.

ويمثل العامان ١٩٦٢ و١٩٦٣، أبرز محطتين محوريّتين في تاريخ اليمن الحديث، ففي الأولى جرت الإطاحة بالنظام الإمامي الشيوعي في شمال البلاد، وجرى الإعلان عن قيام نظام جمهوري خاض صراعاً مبرحاً مع فلول الإماميين، أما في الثانية، فقد تفجرت

الثورة جنوباً ضد الاستعمار وصولاً إلى الاستقلال في العام ١٩٦٧، وقامت جمهوريتان في كلا الشطرين، توحدتا في العام ١٩٩٠، لتزول شخصيتهما لصالح الدولة اليمنية بصيغتها الحالية.

اعتمد اليمن منذ ١٩٩٠، النهج الديمقراطي كطريقة لتداول السلطة، وتم السماح للتعددية الحزبية وحرية الصحافة. وبالرغم من حداثة التجربة فقد شهد اليمن في ٢٢ عاماً، ثلاث انتخابات رئاسية وثلاث دورات انتخابات نيابية ودورتي انتخابات مجالس محلية (بلدية)، وكلها راكمت وعياً ديمقراطياً في بلد كان إلى ما قبل العام ١٩٦٢ يعيش في القرون الوسطى.

في العام ٢٠١١، كان اليمن واحداً من أربعة بلدان عربية تفجرت فيها الاحتجاجات المطالبة

بالتغيير و"إسقاط النظام"، أو ما عرف بـ"الربيع العربي"، وحصلت على تأييد ودعم أحزاب المعارضة وبعض الشخصيات التي كانت جزءاً من نظام الرئيس السابق علي عبدالله صالح، قبل أن تجبر الاحداث الأخير على التنحي وفق اتفاق المبادرة الخليجية الموقع في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١، بالسعودية، وقضت بنقل السلطة إلى نائب الرئيس سابقاً، الرئيس الحالي عبدربه منصور هادي، وتشكيل حكومة بالمناصفة بين حزب المؤتمر الشعبي العام (الحاكم سابقاً)، وأحزاب المعارضة.

وحتى ذلك الحين، كان الحوثيون ما يزالون حركة مسلحة متمردة، تُذكر في "الهامش"، بالمقارنة بحضور الاحزاب والقوى اليمينية الأخرى. لكن الخلافات بين المكونات السياسية قادت الى اشراك

الحركة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي انعقد برعاية الأمم المتحدة بين مارس/آذار ٢٠١٣ وحتى منتصف يناير/كانون الثاني ٢٠١٤، في محاولة فاشلة لتحويلها الى مكون سياسي وحثها على ترك السلاح.

خرج مؤتمر الحوار الوطني بمسودة دستور جديد، لكن الأحداث سارت بشكل دراماتيكي، بتوسع المتمردين الحوثيين أثناء مؤتمر الحوار، من صعدة شمالي البلاد، وصولاً إلى العاصمة صنعاء في سبتمبر/أيلول ٢٠١٤ بالاستفادة من الصراع بين القوى الرئيسية في البلاد (أحزاب ومراكز قوى متعددة)، وقامت باختطاف أمين عام مؤتمر الحوار الوطني (وزير الخارجية الحالي أحمد عوض بن مبارك)

ومعه مسودة الدستور التي كانت في طريقها لمجلس
النواب.

الحوثيون.. خلفية تاريخية وفكرية

يعد الحوثيون، التسمية الإعلامية للمتمردين في أقصى شمال اليمن، حركة مسلحة إيديولوجية تنطلق من أفكار عنصرية، حيث يزعم قادتها أنهم ينتسبون إلى أسرة نبي الإسلام محمد، ويدعي قادة الجماعة ومرجعياتها الدينية أنهم مميزون بالحقوق بسبب العرق الذي ينتسبون إليه، وأن الحكم يعد حقاً حصرياً بهم، بناء على ادعاءات تجعل "السلطة" حقاً إلهياً خاصاً بهم، وتصف المنتسبين لهذه القبيلة أو السلالة بأنهم "سادة".

١ - راجع "الوثيقة الفكرية والثقافية"، وهي وثيقة قيادات مراجع زيدية وزعيم الحوثيين، عبدالملك الحوثي، في ١٣ فبراير ٢٠١٢.

<https://nashwannews.com/138874>

ويعود أصل تواجد هذا المشروع إلى ما يزيد عن ألف عام، ويتمثل في "الهادوية"، نسبة إلى مؤسسها الذي وفد إلى اليمن ولُقب الهادي يحيى بن الحسين، وتمثل "الهادوية" ما يعرف بـ"المذهب الزيدي"، وقد حكم الأئمة الذين ينطلقون من معتقدات عنصرية أجزاء محدودة من اليمن بفترات متقطعة، اتسمت بكونها حقبة من الصراع الدموية والاستبدادية، وصولاً إلى آخر دويلة حكمت شمالي اليمن لعقود قبل ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، والتي كان على رأس أهدافها "إزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات".

بعد سبتمبر ١٩٦٢

كانت الثورة اليمنية سبتمبر ١٩٦٢، بمثابة بوابة الانعتاق الكبير لليمنيين، وتحولت معها فكرة "الإمامة الشيوقراطية" إلى حقبة سوداوية بائدة من الذكرى، تكاد تفوق النازية وغيرها من حركات العنصرية والتطرف، إذ ألحقت أضراراً عميقة ومدمرة بالعديد من الشعوب وتراثها وتاريخها، ولذلك فقد انتهت تقريباً ككيان أو دعوة معلنة، ولم يبق هناك، من يجاهر بالدفاع عنها، لكنها بقيت كفكرة لدى شخصيات مرجعيات دينية وعناصر سياسية وعسكرية ظلت متمسكة بمزاعم التمييز العرقي على باقي المجتمع، وأن لديهم الحق دون غيرهم بتولي الحكم.

ظلت هذه المرجعيات تُخفي معتقداتها في الحقيقة،
وتحاول الاستفادة من رقعة الديمقراطية المتاحة في
اليمن، وعلى هذا الأساس، فقد أسست قيادات
من التيار الإمامي تشكيلات تنظيمية وتعليمية
ومليشياوية متعددة تابعة لها.

ثورة خميني

أسهمت ثورة خميني في إيران ١٩٧٩، بإحياء شهية القيادات المتمسكة بالمعتقدات العنصرية الإمامية في اليمن بناءً على نظرية "تصدير الثورة" التي أعلن عنها خميني. وكان من أبرز من التقط الإشارة الإيرانية، شخصية مرجعية "هادوية" هو بدر الدين الحوثي، الأب الروحي للجماعة، ووالد الأخوين حسين الحوثي مؤسس الجماعة وشقيقه عبدالمكح الحوثي زعيم الجماعة الحالي. وقد تلقت هذه القيادات التي كان نفوذها محصوراً ببعض قرى محافظة صعدة، شمالي اليمن، دعماً من إيران، وقامت منذ تسعينيات القرن الماضي بزيارات إلى طهران، لتسهم الأخيرة في تمويل وتوجيه هذه

القيادات نحو عمل تنظيمي، بدأ في وجهه الأول محصوراً على نشاط تنظيمي تعبوي يتبنى إحياء "الزيدية" تحت مسمى "تنظيم الشباب المؤمن"، قبل أن يتحول نشاطه إلى عمل مسلح استهدف نقاط الأمن والجيش وقتل الجنود في مديريات محافظة صعدة وراح ينصب نفسه بديلاً عن سلطات الدولة في أخذ الإيرادات وكذا منازعة الحكومة في أدوات الضبط والسجن والتحاكم. إلى جانب دعوات العصيان والافتاء بعدم شرعية نظام الحكم وأنه أداة بيد الغرب. مع تزايد خطاب الكراهية والتحريض ضد المخالفين وأتباع المذاهب والديانات الأخرى، بل وحتى المعارضين من نفس المذهب.

تكررت حوادث الاعتداء على النقاط الأمنية من قبل مسلحي الجماعة ما دفع الحكومة لاختتام التمرد

المسلح، فكان ما يسمى الحرب الأولى في صعدة (يونيو- سبتمبر) العام ٢٠٠٤، حيث قامت القوات الحكومية بإخماد التمرد الذي انتهى بمقتل زعيم الجماعة حسين الحوثي في ١٠ سبتمبر ٢٠٠٤.

وما هي الا شهور قليلة حتى اندلع التمرد مجددا على يد بدر الدين الحوثي وابنه عبدالملك للمرة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة.

لقد كان تحول أصحاب المطلب الامامي العنصري إلى العمل المسلح، من وجهة نظر قاداته، بمثابة الطريق الأسرع للحركة أو الفكرة التي تمثلها للوصول إلى السلطة، بعدما بدا أنها عاجزة عن التأثير من خلال العمل السياسي، إذ أن حزب "الحق"، الذي كان يمثل التيار الأقرب إلى الحركة، لم يحصد في

الانتخابات النيابية التي جرت في العام ١٩٩٣
سوى مقعدين بين ٣٠١ مقعد في مجلس النواب،
بينما لم يحصد أي مقعد في البرلمان في الانتخابات
الذي تلتها في العام ١٩٩٧، الأمر الذي يعد مؤشراً
على ضآلة الرقعة التي تمثلها الحركة، وهو ما دفع
بعض الشخصيات القيادية إلى المشاركة
بالانتخابات بالترشح عن الحزب الحاكم سابقاً
(المؤتمر الشعبي العام)، كما هو حال يحيى الحوثي،
شقيق زعيم الجماعة، والذي نجح بفعل دعم حزب
المؤتمر بحجز مقعد له في البرلمان في انتخابات
٢٠٠٣، ولاحقاً أصدرت السلطات مذكرات
لملاحقته بينما كان يتواجد خارج البلاد.

استغلال احتجاجات ٢٠١١

بعد أولى حروب صعدة في العام ٢٠٠٤، دخلت السلطات اليمنية باتفاقات تهدئة مع الحركة، لكن المواجهات تجددت لخمس مرات متعاقبة، بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ وكانت محصورة في الغالب ببعض المناطق الجبلية الوعرة بمحافظة صعدة. وقد استفادت المليشيا من عوامل سياسية محلية وإقليمية، أسهمت ببقاء جذوتها مشتعلة رغم الحملات العسكرية الحكومية.

ومع ذلك فإن الحوثيين بقي نفوذهم محصوراً في أجزاء من صعدة، وشنوا حروبا متوالية وعنيفة ضد المجتمعات المحلية في مناطق سيطرتهم، كما قاموا

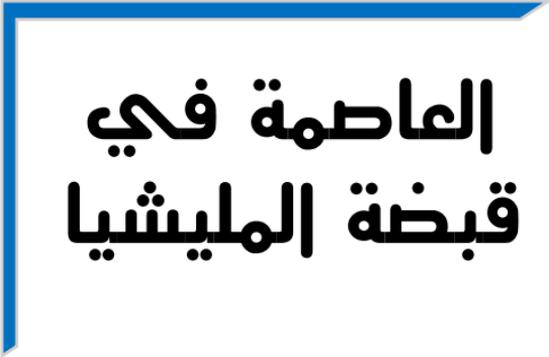
بسلسلة اغتياالات للوجاهات الاجتماعية المناهضة لهم.

واستمر هذا النهج الدموي التوسعي بوتيرة واحدة وصولاً إلى العام ٢٠١١، عندما انفجر الصراع السياسي في صنعاء بين الحزب الحاكم والمعارضة أو بين الحاكم وقوى "الثورة"، إذ استطاعت الحركة الحوثية أن تستغل انشغال السلطات وتوسع من أنشطتها لمناطق جديدة في صعدة كما سعت إلى حضور محدود في الاعتصامات التي نشأت ضد السلطة في بعض المدن الرئيسية.

وعلى الرغم من أنها جماعة مسلحة تتخذ من السلاح وسيلة للسيطرة وفرض معتقداتهم التي تنتقص من حقوق بقية فئات المجتمع، إلا ان الحكومة اليمنية بقيادة هادي سعت إلى إشراك

الجماعة في مؤتمر الحوار الوطني أملا في صهرها
بالعمل السياسي واقناعها بترك السلاح.

لكن الجماعة استفادت من حرص الحكومة على
اشراكها، بطريقة عكسية ضاعفت خلالها التوسع
والتسلح، فقامت أثناء المشاركة في مؤتمر الحوار
بالمزيد من التوسع بقوة السلاح، مستغلة حرص
الحكومة اليمنية والجهات الدولية الراحية للحوار على
بقائهم كمكون مشارك في المؤتمر، وعلى عدم
الدخول بحروب جديدة معهم. وكان الضحية
الأولى، آنذاك، أبناء المناطق التي تُركت فريسة
للمتمردين الحوثيين دون أن تقوم الحكومة بحمايتهم.



العاصمة في قبضة الميليشيا

كان من المفترض أن يذهب اليمن عقب مؤتمر الحوار الوطني، إلى تطبيق ما أعلن عنه من مقررات في ختام المؤتمر، اتخذت الأحداث كما أسلفنا، منحى مغايراً، حيث استغل الحوثيون ضعف الحكومة في ما عرف ب"المرحلة الانتقالية"، واستغلوا خلافات الأحزاب الرئيسية وبدأوا بتوسيع سيطرتهم بقوة السلاح من محافظة صعدة، معقل الجماعة جنوباً باتجاه محافظة عمران وصولاً إلى العاصمة صنعاء، والتي كان سقوطها يوم ٢١ سبتمبر ٢٠١٤ بمثابة انتكاسة كبرى للغالبية العظمى المطلقة من اليمنيين، والذين ينظرون إلى الحوثيين بوصفهم حركة عنصرية تمثل أقلية مسلحة متمردة تعبر عن كل ما هو نقيض النظام والقانون والمواطنة المتساوية.

استفادت المليشيا من بعض القرارات الاقتصادية الخاصة برفع الدعم الحكومي عن المشتقات النفطية، واستفادت ايضا من خلافات حزب المؤتمر الشعبي العام، مع القوى التي أيدت "الثورة"، في ٢٠١١، وكذا القصور لدى أجهزة السلطة، الأمر الذي عطل قدرة الجيش في الحفاظ على العاصمة، كما كان للاتفاقات التي رعاها المبعوث الأممي جمال بن عمر أثر في تخدير القوى السياسية ليصحو الجميع على كارثة الاجتياح ويجد قادة الأحزاب ملزمين بتوقيع اتفاق جديد برعاية بن عمر، مع الجماعة سمي اتفاق السلم والشراكة^١.

^١ - راجع: <https://p.dw.com/p/1DLkU>

وما هي الا شهور قليلة حتى وضعت الميليشيا رئيس الجمهورية رهن الإقامة الجبرية واعتقلت أعضاء الحكومة^١، ثم قامت بما يسمى الإعلان الدستوري الذي عطلت بموجبه الدستور والبرلمان ونقلت صلاحيات الادارة لما يسمى اللجنة الثورية التابعة لها.

"الإعلان الدستوري" أصبح الانقلاب الميليشياوي مكتمل الاركان. لكن رئيس الجمهورية استطاع الافلات من الإقامة الجبرية وانتقل الى عدن جنوبي البلاد، واعلنها عاصمة مؤقتة لحين اسقاط الانقلاب واستعادة صنعاء، لكن الميليشيا وبعد سيطرتها على

^١ - راجع بي بي سي: تضارب الأنباء بشأن وضع الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي

https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/01/150121_yemen_president_status

مقدرات دولة، قصفت مقر اقامته بمعاشيق في عدن بقصف جوي نجا منه وانتقل برا الى عمان ومنها الى السعودية حيث طلب دعم الأشقاء بالمملكة لاستعادة الدولة واسقاط الانقلاب الذي تمكن من بسط السيطرة على محافظات الغرب وصولا إلى عدن، بمساعدة الوية عسكرية وأمنية محسوبة على الرئيس السابق علي عبدالله صالح.

استجابت السعودية ودول أخرى لنداء هادي واعلن في ٢٥ مارس ٢٠١٥، عن بدء عمليات عسكرية جوية لما سمي عاصفة الحزم بقيادة الرياض. ومعروف أن تصريحات إيرانية عدة صدرت يوم استيلاء الميليشيا الحوثية على صنعاء، اعتبرتها العاصمة العربية الرابعة التي تسقط بيد إيران، ما برهن اكثر على أن الحوثية مثلما هي امتداد لتيار

الإمامة العنصرية باليمن، فهي أيضا ذراع لنظام إيران، وقد قاد اجتياحها لصنعاء وتوسعها في المزيد من المدن اليمنية، إلى الحرب الأطول في تاريخ البلاد، والتي سببت مآسي وكوارث اقتصادية ومعيشية وصحية وتعليمية وانتكاسة كبرى في الحقوق والحريات العامة والخاصة على النحو الذي سيتم توضيحه بالأرقام في صفحات تالية.

ذراع إيران

يرتبط الحوثيون بالنظام الإيراني ارتباطاً محورياً ابتداءً بالجانب الايديولوجي مروراً بتأسيس الحركة بدعم وإشراف وثيق من قبل الخبراء الإيرانيين وعناصر حزب الله اللبناني وغيرها من الأذرع الإيرانية في المنطقة، وكذا إمدادها بشحنات الأسلحة التي أثبتتها العديد من الوقائع رغم انكار الجانب الإيراني في بعض الاحيان، (سفن الأسلحة جيهان ١ وجيهان ٢، كمثال)^١، ولا تخفي الجماعة أنها جزء وثيق من المحور الإيراني أو ما يسمى نفسه محور

^١ - راجع تقرير مجلس الأمن حول سفينة الأسلحة الإيرانية في اليمن يونيو ٢٠١٣: <https://nashwannews.com/146805>

المقاومة، مثلما أنها تتبنى أهدافه ومواقفه على مختلف المستويات.

وإجمالاً فإن الحوثيين حركة مسلحة تتخذ شعاراً عنصرياً عدوانياً، بالهتاف بـ"الموت لأمريكا.. الموت لإسرائيل" وكذا لعن أتباع ديانة أخرى (اليهود)، وترفعه الجماعة بشكل يومي في مختلف مواقعها والمناطق الخاضعة لها، ومعلوم أنه الشعار الذي ابتكره قائد الثورة الإيرانية آية الله خميني في إيران.

خلايا تجسس لصالح إيران تم القبض عليها أثناء الحروب الست^١، وقياديون بالحركة تم ادانتهم من

^١ - راجع على سبيل المثال: الحكم بإعدام يماني وحبس آخر بتهمة التخابر مع إيران، [الجزيرة نت](#)، ٢٩-٥-٢٠٠٥.

قبل القضاء اليمني خلال نفس الفترة بالتخابر مع طهران لإسقاط النظام والسعي لاستبداله بولاية الفقيه.

إلى جانب ما سبق تعمل اللوبيات السياسية بالخارج لصالح الحوثية كفريق واحد، كما تسخر الآلة الإعلامية والاقتصادية الإيرانية وتوابعها بالمنطقة كافة منابرهم وامكانياتهم لصالح الحوثي.

وتولي إيران الحركة الحوثية اهتماماً ودعمًا خاصاً، ليس بما يهدد اليمن فحسب، بل وكذلك السعودية، التي يعتبرها النظام الإيراني عدواً رئيسياً، ودعمت إيران الحوثيين بمختلف الأسلحة لإسقاط الدولة اليمنية ولاستهداف السعودية. كما تعد المتهم المباشر بتنفيذ هجمات بقيق وخريص ضد منشآت نفطية سعودية خلال العام ٢٠١٩، وتبناها

الحوثيون، الذين يبقى ارتباطهم بإيران عضوياً وعقدياً وتنظيمياً إلى الدرجة التي تجعل من فكرة إمكانية فصل الحركة عن طهران بمثابة عملية مستحيلة.

كما أن موقع اليمن والممر الدولي الذي يشرف عليه، يمثل واحداً من أبرز العوامل التي تجعل من الحوثيين، بمثابة الذراع الأخطر للإيرانيين لتهديد الأمن الإقليمي والدولي.

ولئن كان هناك من يشكك في السابق بحقيقة العلاقة التبعية الحوثية لإيران فقد تراكمت الدلائل التي تفيض عن الحاجة لإثبات ذلك، لعل من بينها ان طهران هي العاصمة الوحيدة المعترفة بسلطة الانقلاب الحوثي واستقبلت شخصاً من الجماعة كسفير كما قامت بتهريب أحد قادة الحرس الثوري إلى صنعاء كسفير لها لدى سلطات المليشيا.

العنف وسيلة الصعود والبقاء

مثلما أن الحوثية بما تمثله من معتقدات عنصرية، ليست مكونا معبرا عن مطالب شعبية أو تطلعات سياسية مشروعة، فإن كل ما حققته، كان باستخدام السلاح الذي يرون أنهم بدون إلى حجمهم الطبيعي، كونهم حركة نشأت خارج القانون وواجهت مقاومة اجتماعية متصاعدة منذ نشأتها وأثناء حروب توسعها وبعد سيطرتها على مؤسسات الدولة في العاصمة صنعاء. وهذا ما جعلها تتخذ من العنف سبيلاً وحيداً.

ممارسات إرهابية على خطى داعش

مارس الحوثيون في مختلف مراحل توسعهم صنوف الإرهاب ضد كل من يخالفهم بل ضد من ليس معهم حتى وان لم يناهضهم ولم يسلم حتى حلفاءهم. وقاموا بهدم وتفجير منازل خصومهم من المدنيين في مختلف المناطق التي وصلوا إليها، وهو الأمر الموثق بعشرات أشرطة الفيديو المنتشرة على الإنترنت.

وفي العاصمة اليمنية، اتخذ المتمردون إجراءات جعلت الحريات شيئاً من الماضي، إذ أغلقت أكثر من ٩٠ من الصحف والقنوات التلفزيونية، وفرضت إجراءات مشددة حتى على اللوحات الإعلانية للمحال التجارية بمنع صور النساء وغيرها من

الممارسات التي ضيقت الخناق على الحريات الشخصية كطريقة قص الشعر ومقاسات الأزياء ومنع الأغاني.

كما أن الحركة تعتقل في ظروف لاإنسانية آلافا من اليمينيين المدنيين، وتمارس في حقهم صنوف التعذيب، لمجرد معارضتهم لها، وبتهم كيدية ودون عرضهم على القضاء.

تجنيد الأطفال وعسكرة التعليم

وثقت تقارير الأمم المتحدة ومختلف المنظمات المحلية والإقليمية^١، انتهاكات فظيعة للحركة ضد الطفولة، إذ أن الأطفال تحت سن ١٨ سنة يشكلون نسبة كبيرة من المسلحين المغرر بهم من قبل الجماعة، تقتادهم إلى الموت تحت تأثير التعبئة والفاقة وما يشبه عملية "غسيل دماغ" في دورات طائفية، تزعم انتصارات كبيرة، لكن الشق الآخر الذي تخفيه

^١ - راجع: منظمة العفو الدولية: قوات الحوثيين تجند أطفالاً في الخطوط الأمامية، فبراير ٢٠١٧:

<https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2017/02/ye-men-huthi-forces-recruiting-child-soldiers-for-front-line-combat>

هو أن أعداداً كبيرة من الأطفال وغيرهم ممن تقتادهم الحركة إلى جبهات الحرب، يقضون بالعشرات بالضربات الجوية للتحالف أو نيران القوات الحكومية، وتخفي الأعداد الحقيقية لهؤلاء الضحايا. الأمر الذي أدى إلى توسع المقابر كسمة مرافقة لحكم هذه الجماعة، حيث صار البقاء على قيد الحياة إنجازاً كبيراً.

وتستغل الحركة انخفاض الوعي في العديد من المناطق الريفية الخاضعة لسيطرتها، في حشد المقاتلين من هذه المناطق، كما تستغل الحالة المعيشية الصعبة للسكان.

يضاف إليه أن هذه الحركة الإرهابية تشن حرباً موازية تستهدف الوعي والتعليم، على غرار نهب مرتبات المعلمين (وعموم الموظفين)، وفرض

معتقداتها المتطرفة في المدارس وتعديل المناهج
الدراسية، علماً أن قادة الحركة جلهم ممن لم يكملوا
المراحل الدراسية، وتعد البيئات الفقيرة والمنخفضة
الوعي مكاناً ملائماً لعمل الجماعة على غرار
التجنيد الإجباري واستغلال الأزمة الإنسانية
والاقتصادية للغالبية العظمى من الأسر لإجبار أفراد
منها على الالتحاق بصفوف الحركة.

إقصاء الموظفين وتفكيك مؤسسات الدولة

بسبب سيطرة الحركة على العاصمة صنعاء بما هي مقر أبرز مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية والتقنية، بما في ذلك قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، استولت الحركة على العديد من المؤسسات وقامت بعملية إقصاء الآلاف إلى عشرات الآلاف من الموظفين وفرض عناصرها وقطع المرتبات عن الموظفين الحكوميين، بما أجبر العديد منهم على ترك وظيفته وتحول الموظفون إلى منكوبين ومستحقي معونات، كما أن الحركة تستغل مختلف الأجهزة الخاضعة لسيطرتها، بممارسات قمعية وفرض إتوات على المواطنين، بما جعل البلد يعيش في كارثة

على مختلف المستويات، وبما جعل آثار ممارسات الجماعة لا تقتصر على المناطق الخاضعة لسيطرتها بل تمتد لكافة مناطق البلاد.

ونظراً للفكرة العنصرية التي تنطلق منها الجماعة ويتفرع منها خطابها التعبوي وأسلوبها في السلطة، فإنها غير قادرة على إيجاد قبول في مختلف مناطق البلاد، لكن الجماعة تحرص على التمسك بالسيطرة على العاصمة ومحيطها من المناطق الشمالية والجنوبية الغربية، على نحو يهدد وحدة البلاد ونسيجها الاجتماعي، في ظل وقوع بقية المناطق تحت سيطرة الحكومة الشرعية وتشكل نحو ثلثي مساحة البلاد.

جهود السلام

خلال الأعوام التي تلت انقلاب الحوثيين وانطلاق عمليات التحالف، رعت الأمم المتحدة العديد من جولات المفاوضات بين الحكومة اليمنية وبين الحركة الحوثية بهدف إحلال السلام، وتوصلت المفاوضات إلى ما يشبه عناوين وخطوط عريضة متفق بشأنها ك شروط لأي سلام، تنقسم إلى شق أمني بإجراءات مطلوبة من الحوثيين في الغالب، وشق سياسي يتضمن تشكيل حكومة انتقالية تدير البلاد في أعقاب الخطوات الأمنية اللازمة. إلا أن الحركة تنصلت من مختلف الاتفاقات كما رفضت القبول بالصيغ المتفق بشأنها، وأبرزها خلال مفاوضات الكويت في ٢٠١٦، حيث استمرت المفاوضات

لثلاثة أشهر، وانتهت دون تحقيق تقدم، كما
تصلت الحركة من مقتضيات اتفاق ستوكهولم المبرم
بشأن محافظة الحديدة الساحلية غربي البلاد في
ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨، بل لقد استغلت
الاتفاق لتعزيز مسلحيها وحفر الخنادق وزراعة
عشرات الآلاف من الألغام الأرضية في المدينة
الساحلية وغيرها من المناطق.

وبقراءة دقيقة لمختلف محطات التفاوض، يظهر
جلياً أن الحوثيين ينظرون إلى مفاوضات السلام
بوصفه مرحلة تكتيكية لفرض الأمر الواقع على
اليمنيين وللحصول على اعتراف خارجي بسيطرتهم
وسطوتهم المسلحة، إذ يسعى القادة الحوثيون لتصوير
الصراع وكأنه بينهم وبين السعودية، وبالتالي يسعون
للتفاوض معها للاعتراف كتكتيك مرحلي لا يحمل

أي ملامح سلام بقدر ما يحمل في طياته بذور دورات أعنف من الحرب، باعتباره يوافق رغبات الحركة والأهداف الإيرانية التي تحركها ويأتي على الضد مما يمكن أن يعيد اليمن إلى مرحلة سلام شامل.

رؤية لفهم الحرب الدائرة في اليمن

"رغم مرور ١٧ عاماً على اندلاع شرارة الحروب المتواصلة التي أشعلتها جماعة الحوثيين في اليمن، أو من يسمون أنفسهم "أنصار الله"، إلا أن الصورة لدى الكثيرين في الخارج ما يزال يعتمدها غبشٌ جراء عملية التضليل التي تمارسها هذه الجماعة ومعها محور إيران، وكذلك التوظيف الكيدي لمأساة اليمن في وسائل إعلام أخرى، إضافة إلى حالة القمع التي تمارسها الجماعة وكذا حالة الكسل الذهني لدى العديد من الإعلاميين الذين يعتمدون على المتوفر أمامهم، وهناك سبب مهم يتمثل في الصياغة

١ - بقلم: عادل الأحمدي، رئيس مركز نشوان الحميري للدراسات والإعلام

الرمادية التي تعتمدها التقارير المنظماتية حيث تشير الى المأساة دون تحديد المتسبب!

من هنا كان لزاماً على المختصين تصحيح الصورة وإزالة الغبش، انطلاقاً من أن وضوح الصورة سيكون عاملاً مهماً وحاسماً في إنهاء الحرب وإعادة السلام لهذا البلد المنكوب الذي يتألم وحده منذ ١٧ عاماً.

وقبل أشهر اقترحت الدكتورة وسام باسندوة على مركز نشوان الحميري للدراسات والإعلام، إعداد كتيب يعطي نظرة مقتبضة وشاملة وواقعية بدون تهويل ولا تهوين، يتم ترجمته للغات الحية أملاً في توضيح الصورة وإزالة الغبش.

وبناء عليه تم عقد ورشة عمل متواصلة لمجموعة من الباحثين للخروج بهذا الكتيب الذي نأمل أن

يكون دليلاً مفتاحياً لكل من يريد التعمق في فهم هذه الحركة (الحوثيين)، وفهم ما يجري في اليمن.

ليس صحيحاً أن الحرب في اليمن تدور بين أطراف متصارعة، ولا بين اليمن وجيرانه، بل بين شعب مسنود بحكومته الشرعية وجواره العربي وبين حركة إرهابية مؤدلجة مسنودة من إيران وحلفائها بالمنطقة. وسأسرد على عجلة خلاصة ما توصلت إليه، كوني عشت أحداث هذه المرحلة يوماً بيوم، منذ الأسبوع الأول صيف العام ٢٠٠٤، تاريخ أول حرب أشعلتها جماعة الحوثيين في أقصى الشمال اليمن.. وأحاول في هذه العجالة تفكيك الإشكال المنهجي الذي عادةً ما يصادف محاولات فهم ما حدث، ذلك الإشكال المتمثل في السؤال التالي:

كيف استطاعت جماعة إرهابية عنصرية متخلفة أن تستولي على عاصمة البلاد وتصمد سنوات في مواجهة حكومة معترف بها دولياً تؤيدها كافة الأطياف السياسية والاجتماعية، ويدعمها تحالف بقيادة بلد قوي سياسياً وعسكرياً واقتصادياً مثل المملكة العربية السعودية؟!.. تساؤل وجيه ومدخل مناسب للحديث عن اللحظة اليمينية الراهنة من كافة الأبعاد والزوايا.

الحوثيون حركة باطنية عنصرية سلالية عقائدية إرهابية مسلحة، لديها سوابق ماضوية دامية في اليمن، متمثلة بدورات حكمٍ متقطعة للإمامة الهادوية (الزيدية)، ويحركها بشرياً رافعة سلالية من بعض الأسر التي تقول إنها من نسل بيت النبوة،

بينما يحركها فكراً ما يسمى "المذهب الهادوي"،
أحد مذاهب التشيع التي تقول إن حصر الحكم في
هذه الأسر هو حق إلهي من السماء. وقد ثار
اليمنيون في شمال البلاد على آخر حكام تلك
الإمامة في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، معلنين النظام
الجمهوري.

ارتبط هذا التيار في مراحل تاريخية عدة بإيران،
والتي أذكت فيه الروح مجدداً بعد قيام ثورة خميني
١٩٧٩، وصار بمثابة أداة احتلال لصالح إيران
وبندقية مستأجرة تنفذ أجندته في التوسع معتمدة
خطه الخطابى التحريضي المزايد على قضايا الأمتين
العربية والإسلامية وأسلوبه الباطنى المراءغ فى التغلغل
والهدم من الداخل.

كفل النظام الجمهوري في اليمن مشاركة كافة أطراف المجتمع في الحكم بما فيهم التيار الإمامي الذي تغلغل في كافة أطراف المجتمع في الحكم وفي المعارضة والأحزاب والمنظمات، مشدوداً لماضيه التسلطي، وكان تمرد الحوثيين في ٢٠٠٤ رأس حربة لعودتهم إلى السطح بعد أن تم نسيان الخطر الإمامي في الوعي الجمعي، بسبب تتابع العقود وانهماك المجموع اليمني في متطلبات التنمية ومعارك التافس الحزبي وهواجس الحفاظ على وحدة العام ١٩٩٠ بين شطري البلاد.

أشعل الحوثيون تمردهم في يونيو ٢٠٠٤ وفق خطة تصاعدية تضمن لهم الخروج أقوى بعد كل جولة مواجهات مع الحكومة، إذ كانوا يعلنون الاستسلام قبل الهزيمة ويجنحون لصالح يقومون بنكته

مراراً ما جعل الحرب تتكرر ست مرات، آخرها بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. (وهي ست حروب من زاوية اشتراك الحكومة أما الحوثيين فهم يشنون حرباً واحدة وملتصلة من ٢٠٠٤ وحتى اليوم). ومنذ ٢٠١١ اتخذ التوسع الحوثي طابعاً أحادياً ودراماتيكاً سنأتي عليه عليه لاحقاً.

استغل قادة الحوثية حالة السخط التي طالت عموم المسلمين باستثناء الشيعة وبالتالي تفردوا برفع الشعارات الدينية المدغدغة لعواطف العوام، مستفيدين من حالة الوفاق بين إيران وأمريكا خلال غزو أفغانستان ثم العراق.

خلال الحروب الست لعبت الامتدادات الباطنية الحوثية في الدولة والأحزاب دوراً تضليلياً ساعد في تفويت الإجماع الوطني اللازم لإخماد التمرد.. وعاماً

بعد آخر، صارت الحركة الحوثية المسلحة محط اهتمام قوى إضافية غير إيران، بعضها يريدون أن يكونوا أداة لإيذاء السعودية وبعضها يريد منهم أن يكونوا أداة لكسر شوكة النظام وتحجيم قوى سياسية واجتماعية محلية.

شهد اليمن خلال احتجاجات ٢٠١١ أو ما يسمى "الربيع العربي"، انقساماً رأسياً وأفقياً في جسد الدولة والمجتمع، وقدمت الحركة الحوثية نفسها للأطراف السياسية المتنازعة كفرس رهان تترجح به كفة طرف على آخر، وابتلع الجميع الطعم بسبب التعامل الكيدي مع المخاطر الاستراتيجية والثقة الزائدة عند كافة هذه الأطراف أنها سوف تركز الحوثيين بسهولة بعد الاستفادة منهم ضد الخصوم.. وهكذا إلى أن وجد الجميع أنفسهم ضحايا تلك

الحسابات الضيقة، واستولت المليشيا على العاصمة
صنعاء في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤، بأطقم قليلة وسط
ذهول وصدمة السكان وفي ظل حالة تخدير وتواطؤ
نجم عنها تقييد مؤسسات الجيش والأمن.

قبل ذلك مارس الحوثيون منذ ٢٠٠٤ سياسة
ترهيب متصاعدة، إذ قاموا بعمليات اغتيال
للمناوئين وتفجير لمنازلم وتهجير لمئات الآلاف،
وأظهروا وحشية لم يعهدها المجتمع اليمني حتى في
فترات النزاعات المسلحة.. قتلوا الأطفال والنساء
والكبار والصغار وتجاوزوا كل الأعراف والمواثيق
وظلوا يتوسعون مقابل طمأنات يرسلونها لحواجز
الصد المحتملة، بهدف تعطيل فاعليتها والانفراد بكل
طرف على حدة. وليس آخرهم الرئيس السابق علي

عبدالله صالح، الذي اغتالوه في الرابع من ديسمبر
٢٠١٧.

مضت المليشيا وفق خطة إيرانية بالغة الخبث
واستكملت حلقاتها بالتحرش بالجار السعودي، بعد
سبتمبر ٢٠١٤، بهدف إدخالها في الحرب ليرفعوا
هم بالتالي شعار مواجهة ما أسموه "العدوان"
فيحكموا مناطق سيطرتهم بالحديد والنار ويقدمون
على تصفيات لكوادر وشخصيات وقيادات مدنية
وعسكرية، تماماً كما فعل الخميني أثناء تحرشه
بالعراق في العام ١٩٨٠، لتصفية خصوم الملاي
بالداخل!

بعد سقوط صنعاء سبتمبر ٢٠١٤، مارس
المبعوث الأممي الأسبق إلى اليمن، جمال بنعمر،
ضغوطاً ليؤنن الأطراف السياسية والحكومية على

الوضع الجديد، وتم توقيع اتفاق سمي "السلم
والشراكة"، ابتلع الحوثيون من خلاله بعض
المؤسسات وما هي إلا شهور قليلة حتى فرضوا
الإقامة الجبرية على الرئيس عبدربه منصور هادي
وقاموا بإعلان يخولهم بإدارة البلاد وتحميد الدستور
وأسموه "الاعلان الدستوري"!!

تمكن الرئيس هادي من الإفلات وانتقل إلى
عدن، فقصفوا بالطيران مقر تواجده في مارس
٢٠١٥، وبدأوا باقتحام العاصمة المؤقتة عدن، ما
أجبر الرئيس على الخروج إلى السعودية طالبا نجدة
الجوار لتبدأ "عاصفة الحزم لإعادة الشرعية"،
وإسقاط الانقلاب في أواخر مارس ٢٠١٥.

تمكنّت القوات الحكومية مسنودة بالتحالف من
بسط السيطرة على ثلثي مساحة البلاد، وخلال

ذلك تمت إدارة المعركة تحت قاعدة "حقن الكثير من الدماء بإنفاق الكثير من الوقت"، وبطريقة تهدف إلى الضغط على الحوثيين وجذبهم لتسوية سلام. وتمت عدة جولات تفاوض ولكن دون جدوى.

وخلال هذه السنوات انحدر الوضع الإنساني إلى القاع وارتكست مناطق سيطرة الميليشيا إلى حال أسوأ من القرون الوسطى، حيث قاموا في مناطق سيطرتهم بما يلي:

- تجريف ممنهج لمؤسسات الدولة وتسريح إداريها وإحلال كارد سلالي ونهب رواتب مئات الآلاف من الموظفين والاستيلاء على الإيرادات ومضاعفة الضرائب والجمارك والتنصل من كافة المهام الخدمية والمشاريع التنموية.

- تعذيب السكان عن طريق الافتعال الدائم
الأزمات التموينية، وفرض الإتاوات أشكالاً وألواناً
باسم المجهود الحربي ومقاومة ما يسمونه "العدوان"،
في ظل وضع مأساوي يعيشه أغلب المواطنين. ولم
يتوقف الأمر عند ذلك، بل امتد لنهب المساعدات
الإغاثية المقدمة من المانحين والتي تصرف عبر
المنظمات الدولية، وبالتالي تحمل المواطن في مناطق
سيطرة الميليشيا وغيرها كلفة الحرب في ظل حالة إثراء
متنامٍ لمشرفي الميليشيا، ولولا عائدات نحو ثلاثة
ملايين مغترب يمضي أغلبهم في السعودية، لكانت
المأساة أكبر.

- عسكرة المدارس والزج بآلاف الأطفال إلى
الجبهات بالترغيب والترهيب وسط خطاب تكفيري
وتخويني يستغل مؤسسات الدولة في صنعاء لإرهاب

المواطنين ليل نهار، بحيث صار المواطن متهماً حتى لو ثبتت براءته..

- الامعان في قهر المجتمع والزج بالآلاف الأبرياء إلى زنازن الاعتقال التي تُمارس فيها أشكال التعذيب، مع قيام الميليشيا بتصفيات واغتيالات للعديد من المناوئين لها، بل وحتى للعديد من حلفائها وقادتها من غير السلايين.

- مصادرة كافة أشكال الاحتجاج والتعبير وإغلاق مئات الصحف والمواقع الالكترونية غير الموالية للجماعة وخنق الحريات العامة والخاصة، و"دعشنة" الحياة اليومية.

- شنت المليشيا حرب اجتثاث ضد مستندات الاعتزاز الوطني من تراث وتاريخ وفنون وآثار ومسميات شوارع ومرافق عامة.

- تطييف المجتمع وإحياء النعرات المناطقية والمذهبية والطبقية وبث خطاب الكراهية للدخل والخارج، بحيث باتت الأسر الهادوية نفسها متضررة من هذا المشروع الذي أيقظ ثارات القرون الماضية.

- "خيمنة" العاصمة، وإغراقها بصور الرموز الإيرانية ومحاولة خيمنة وسائل الإعلام ومناهج التعليم، لينتهي الأمر بتسليم مقاليد الأمور في تلك المناطق لجنرال ايراني يتحرك بوصفه سفيرا ل طهران لدى المليشيا!

- تقطيع أواصر المجتمع وقطع العديد من الطرق الرئيسية بين مناطق سيطرتها وبقية المحافظات، ما جعل كلفة التنقل كبيرة كعقاب جماعي يطال المواطنين في الجانبين، بالإضافة لأهداف أخرى منها الحد من انضمام المقاتلين من مناطق سيطرتها إلى صفوف القوات الشرعية.

- إ مطار الأحياء السكنية في مناطق الشرعية وبعض المدن السعودية بالصواريخ البالستية وقذائف الطائرات المسيرة والمدفعية وغيرها. وزرع ملايين الألغام بالتراب اليمني الأمر الذي ينتج عنه تلقائياً ضحايا جدد كل يوم.

كل ذلك، بالإضافة إلى فضائع وانتهكات عدة ستجدون جانباً منها في تلافيف هذا الكتيب.

ولعل آخر المجازر التي ارتكبتها هذه الجماعة
قصف مطار عدن الدولي وإحراق نحو ٣٥٠ لاجئاً
إثيوبياً في أحد أماكن الاحتجاز بصنعاء بعد رفضهم
القتال في صفوف المليشيا الحوثية.

من جهته، وبعد ست سنوات من سيطرة المليشيا
على العاصمة صنعاء، دخل المجتمع في مناطق
المليشيا وخارجها، بكل فئاته وأحزابه وفرقائه، في
غمرة مراجعات كبيرة وهامة وشجاعة للوقوف أمام
الأخطاء السابقة التي مكنت جماعة يعتبرها أحرار
البلاد عدو اليمن التاريخي، من العودة من قبور
التاريخ لتفسد الحاضر وتحاول تفخيخ المستقبل.
وتعاظمت لدى المجموع اليمني حالة تثمين لكل
المراحل التي تم قطعها من قبل، في طريق الحرية

والديمقراطية والتنمية والتعايش والتسامح والتفاعل
الإنساني الخلاق.

ثمة اليوم حالة وعي متنامية أن الحوثي لم يسيطر
بذكائه بل بخلافات اليمنيين، وأنه لم يصمد بسبب
قوته أو شجاعته بل بسبب إرهابه وحرص الحكومة
والتحالف على حقن الدماء، وأنه لم يجند الآلاف
بسبب قوة حجته بل بسبب التضليل والتجهيل من
جهة، والإفقار والتجويع من جهة أخرى.

وفوق ذلك، ثمة وعي أن بعض الضغوط التي
تمارسها المؤسسة الأممية وأطراف أخرى على الشرعية
والتحالف، بما يخدم الحوثي بالمحصلة ويطيل الحرب
باليمن، سببها أن العالم لم يفهم جيداً طبيعة المأساة
اليمنية وبالتالي كان قرار إدارة بايدن خطأ واضحاً
بالغاء تصنيف الجماعة منظمة إرهابية، إذ عقب

ذلك القرار ازداد إرهاب المليشيا تجاه الداخل والخارج، ومن هنا يأتي هذا الكتيب لتوضيح الصورة قدر الامكان.

كل ما هو مطلوب من العالم اليوم أن يبذل جهداً أكبر في فهم ما يحدث في اليمن، وألا يتعامل مع معاناة الشعب اليمني تعاملاً كيدياً بهدف تصفية حسابات مع دولة ما في التحالف، أو كورقة مساومة في الملف الإيراني النووي.

اليمنيون شعبٌ يقدر الحياة ويحترم الأحياء ويجب الإنتاج ويعشق السلام ويغني للجمال، شعبٌ يستحق أن يعيش حياة حرة وكريمة، لا أن يموت في مقابر العنصرية البائدة.

لقد آن أن يعود السلام لهذه الأرض ولقد صار
واضحاً للدائل والءارء أن درب السلام ببءأ بنزع
مسببات الحرب ولا سلام إلا بعوءة ءولة الشعب
للشعب؁ وعوءة سلاح الشعب لءولة الشعب. عءا
ءلك فهو ءءلان وإطالة للءرب لا أكثر.

المحفزات العقدية للإرهاب الدوئي

"منذ أن أسفرت هذه العصابة عن نفسها في نوفمبر ٢٠٠٢، بترديد شعار الموت، لم يزل اليمن يعيش من يومها على وتيرة حرب واحتراب تغذيه هذه العصابة، وهي حالة تجاوزت منطقتي مران وضحيان لتعم أرجاء البلاد بل وتفيض للجوار.

ولا يعد وصولهم للعاصمة صنعاء سبتمبر ٢٠١٤ وما تلاه، الا حلقة في هذا المسلسل الدموي الطويل الذي بدأ منذ وطأت أقدام الغازي الرسي أرض اليمن نهاية القرن الثالث الهجري.

في العام ٢٠١٢، أورد تقرير حقوقي صدر عن منظمة "وثاق" أكثر من ١٣ ألف حالة انتهاك في

كل من صعدة وحجة ما بين قتل وتهجير وتعذيب
للمدنيين غير المحاربين بين عامي ٢٠٠٤ -
٢٠١٢!! علماً ان الحوثيين لا يستهدفون مخالفينهم
من غير المتذهبين معهم فحسب بل حتى من
داخل الزيدية كما حدث في استهدافهم جماعة محمد
عبد العظيم الحوثي إضافة الى استهدافهم أهل الذمة
من يهود آل سالم.

وهنا نحاول أن نستقرئ الجذر العقدي والتعبوي
لهذا العنف الذي يمارسه الحوثيون بدم بارد.

دوافع الإرهاب المقدس

معروف أن العنف بمبررات دينية هو أحد أخطر
أنواع العنف لأنه يمد مرتكبه بالمزيد من الرضا كلما
مارس المزيد من العنف شاعراً أنه بذلك يتقرب من

الله والجنة، ويخلص العالم من الأشرار، وذلك بسبب منظومة متكاملة ومتواصلة من التعبئة التي تلقاها في هذا الخصوص. ويكون الأمر أكثر مأساوية حينما يكون منفذو هذا العنف هم فتیان في أعمار صغيرة، ولعل في نموذج الحوثيين والقاعدة برهان على ذلك. إلى ذلك ثمة أسباب وعوامل منهجية خاصة بالحوثيين دون غيرهم في ما يتعلق ببدور العنف منها: — العنصرية:

تقوم فكرة احتكار الإمامة على نظرية الاصطفاء التي تقسم الناس وفقا لها إلى أختيار مصطفين وشيعة لهم مجندين معهم، ومخالفين لهم حقيرين تسري في دمائهم الخساسة ويستحقون الموت والفناء. ولعل في الوثيقة الفكرية للحوثيين التي تم توقيعها العام

٢٠١٢ من قبل زعيم الحوثيين وبعض علماء
المذهب ما يثبت بجلاء هذه المسألة التي كانت من
قبل، محل نفي من قبل بعض الحوثيين.

— حائط المظلومية:

يستكمل هؤلاء حلقة التعبئة لأنصارهم ودفعتهم
لممارسة العنف بعد تخديرهم بأطروحات متعددة عن
مظلوميتهم المزعومة بعدم تمكينهم من الحكم
وحدهم! ويستعيدون قصصاً شتى منها مقتل الحسين
بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، وغيرها من
الأحداث. وتحت ستار المظلومية يرتكب الأتباع
مظالم لا تنتهي دون ان يشعروا بتأنيب ضمير. و

— فكر انتحاري:

وبناء على قصة الحسين يتم تعبئة المجندين أن الموت هو الخيار الأول، لأن النصر كما يزعمون، حوم فوق رأس الحسين فرفضه واختار الموت وقال "يا سيوف خذوني!"

— الطقوس التعبوية:

وبناء على نظريتي الاصطفاء والمظلومية تكرر الطقوس الاحتفالية للحوثيين بحيث تصبح نوعاً من إلهاب مشاعر المظلومية وخطاب الكراهية ضد الآخر الذي يحملونه مسؤولية مظلوميتهم حتى وان كانت مدعاة قبل مئات السنين ولهذا يببالغون في تعذيب أنفسهم بسبب ما يرونه تقصيراً منهم في فترات سابقة على عدم اخذ الثأر الأمر الذي يسهل معه وينتظر بموجبه الأتباع أدنى فرصة للتكفير عن ذنوبهم بارتكاب العنف، كما يببالغون في إظهار

السلح خلال احتفالاتهم بالمناسبات الخاصة بهم كالغدير وعاشوراء وكربلاء.. وكانت بعض هذه الطقوس غير موجودة لدى شيعة اليمن وأدخلها الحوئي ضمن الارتهان لإيران.

– أكدوبة الحق الإلهي:

تؤدي نظرية الاصطفاء إلى استحقاقهم، وفق زعمهم، لحق تاريخي في الحكم مسلوب منهم (مظلومية) الأمر الذي يجعل من ممارستهم للعنف جهاداً مقدساً لاستعادة هذا الحق الممنوح لهم من السماء حسب ظنهم. وهذا يجعل من تقصيرهم في الحصول على هذا الحق إثماً شرعياً يستحقون عليه النار والعكس أكيد.

– تم العمالة والتخوين:

يتم تعزيز مفردات التعبئة السابقة بدوافع فروسية أخرى ضد المستعمر الخارجي القادم لاحتلال الوطن في ظل عمالة جميع أبنائه له ماعدا الحوثيين!! وبالتالي فإن بقاء الجماعة قابضة بالسلاح هو أمر تفرضه الضرورات.

وعليه فإن الآخرين، في نظر الحوثيين، خونة وأدوات بيد المستعمر تسهل احتلال البلد وبالتالي تغدو تصفيتهم ضرورة شرعية ومهمة وطنية!! وقد أثبتت السنوات بما لا يدع مجالاً للشك، أن الحوثيين هم مجرد أداة إيرانية، وأنهم استجلبوا كل أشكال التدخل الخارجي في اليمن.

– النبوءات والبشارات:

يعتبر الحوثيون أنفسهم جنوداً مسخرين من السماء في معركة محسومة لصالحهم مهما كانت التضحيات

وهذا الشعور ناجم عن معزوفة من “الشائعات” و”رؤيا المنام” و”الكرامات” التي يثونها بين مجنديهم كما يقدمون قراءات موافقة للواقع تجعل بعض نتائجه مصداقا لما يتحدثون عنه سابقاً ويعززون طروحاتهم هذه بمؤلفات الكاتب اللبناني الشيعي علي الكوراني وبعض الاحاديث التي تتحدث عن السفياي والصنعاني وعلامة المهدي الغائب الذي لن يظهر، كما في تراثهم، إلا وقد قتل تسعة أعشار العرب، وهذا يجعل من مشهد الدم شيئاً مألوفاً يعززهم بالبشارة ويغريهم بالمزيد من إراقة الدماء.

— نظرية استدرار الدم:

ينطلق الحوثيون من نظرية قديمة اعتمدها بعض الأئمة في اليمن أثناء سعيهم للسيطرة على الحكم

مفادها تمكين عدوك من قتل أكبر عدد ممكن
أتباعك ليكون لديك شهداء وثأر متسع الدوائر.
ويتم ذلك مع إذكاء همة الثأر الذي يظل يقظاً.

– شعار الموت:

يرى متخصصون أن الشعار الذي استنسخه
الحوثيون من الخميني ويرددونه ليل نهار، صار جزءاً
من تكوينهم الذهني والتصوري بحيث يمدهم بالشعور
أنهم هم رسل الموت الموجود في شعارهم وأدوات
تنفيذه في حق من يعتبرونه موالياً لأمريكا وإسرائيل
من اليمينيين. (سنفرد له تناولة خاصة بمشيئة الله
قريباً).

ويرى الباحث اليمني محمد حسن العمراني في
مقال له بعنوان “ضحايا الصرخة” أنه وفقاً للشعار
“ينشأ اليوم جيل يتم تعبئتهم أيديولوجياً على نحو

يجعلهم ينسون كل تفاصيل حياتهم من أجل شعار يقوم على ذات الثقافة، ويستعدون في كل لحظة للحرب التي لم يفكروا أبداً من سيكون أطرافها ولا ما هي عواقبها لأنها في تصورهم ستجلب “النصر للإسلام”!

ويضيف: سيكولوجياً وسوسيولوجياً.. ماذا تتوقع من شاب ينهك نفسه بشكل كامل في نشر شعار “الموت” وترديده بحماس وبشكل مستمر؟ حتى لو كان هذا الموت صحيحاً ومستحقاً!

— السوابق الدامية:

يستمد الحوثيون مناخ القتل وجرأتهم عليه من روايات متعددة تمجد مجازر وإبادات قام بها أئمة رسيون في قرون سابقة من مثل إبادة عبدالله بن حمزة ١٠٠ ألف يعني من فرقة تدعى “المطرفية” بذراريهم

ونسائهم، حسب العديد من المصادر التاريخية. والمطرفية هم فرقة نشطت داخل مناطق الشمال وطالبت بإلغاء نظرية حصر الولاية في البطين.

– نظرية الخروج:

تتحدث مصادر التاريخ عن أن تاريخ الأئمة الكهنوتيين في اليمن أثناء سعيهم للحكم أو حفاظهم عليه، هو سلسلة من المجازر تحت لافتة الخروج إذ يقولون بضرورة الخروج لمن رأى نفسه أهلاً للولاية وهو من أبناء الحسن أو الحسين. والبعض يظن هذا الخروج محصوراً على الخروج عن الحكام الظلمة لكن شواهد التاريخ تؤكد أن الخروج شرط واجب عندهم لاستحقاق الإمامة حتى بعد وفاة إمام ما، إذ يخرج بعده من يرون أنفسهم أهلاً لها ويصبح اليمينيون جنوداً عند هذا الداعي أو ذاك

للحد الذي أصبحت معه صعدة تحتضن أكبر مقبرة
في الشرق الأوسط وهي مقبرة الهجرين.

لذا فإن مناخ القتل والتناحر هو القاعدة المألوفة
عند هذه النظرية الهدامة التي لم تعرف النضال
الشعبي أو السياسي. كما لم يشهد تاريخ الإمامة
الانتقال السلمي للسلطة إلا في مرة واحدة أيام
القاضي محمد بن علي الشوكاني رحمه الله الذي
انهارت دولة الأئمة القاسميين بعد وفاته بعام واحد،
لأنها عادت لنفس الوتيرة الصراعية وسقطت إثرها.

— فرض الأمر الواقع:

يدرك الحوثيون إنهم لولا اعتمادهم على العنف
والسلاح لما وصلوا إلى ما وصلوا إليه من سيطرة
وفرض أمر واقع.

جملة ما سبق شكّل منظومة شوفينية تغذي عنف الحوثيين ليس ضد المخالفين العزل فحسب بل حتى ضد غير الموالين حتى وان كانوا ممن يحملون نفس الافكار المذهبية.

والخلاصة الخالصة أنه يستحيل تخيل أية فرصة من فرص التسوية أو السلام مع جماعة يقوم تكوينها النفسي على أساس العنف والإرهاب، كما يستحيل أن ينعم اليمنيون بأي فرصة للاستقرار والعزة والكرامة والتنمية في ظل جماعة تشن حربها المقدسة على اليمن إنسانا وهوية، وعلى كل إمكانات الحياة^١.

١ - عادل الأحمدى، عنوان مقال، منشور على الانترنت.

المزيج العنصري للحوثيين

لا يكتفي الإرهاب الحوثي بممارسة نوع واحد فحسب من العنصرية، بل مزيجاً من سبعة أنواع:

- عنصرية بيولوجية: ادعاء تميزه العرقية عن بقية البشر. ويتم تأصيل ذلك بمأثورات دينية مكذوبة أو مقولات شعبية متداولة.. وهو ما يجعل قادة الجماعة ومرجعياتها يشعرون وكأنهم من نطفة مقدسة أو من طينة مختلفة عن الطينة التي خلق منها باقي البشر.
- عنصرية اجتماعية: فرض تقسيم طبقي يضعه أعلى الهرم الاجتماعي إضافة إلى التمايز بالتسميات وصيغ المناداة ورفض المصاهرة مع من هم خارج السلالة، واحتقار ذوي المهن الذي يكدحون ويكسبون عيشهم من عمل أيديهم.

- عنصرية دينية: ادعاء احتكار تمثيل وتأويل الدين، وتكفير الآخرين. وتنداح منها مصطلحات الاصطفاء والاجتباء والاولياء وقرناء القرآن والعلم اللدني والعصمة. (اقتباس من الوثيقة الفكرية)

- عنصرية اقتصادية: فرض ٢٠٪ من الموارد لسلاستها، وهو كما يقول أبرز علماء الدين، إنزال متعسف لمفهوم "الخمس" الوارد في آية بالقرآن الكريم.

- عنصرية فلوكلورية: ارتداء زي مخصص يميزها عن الشعب. مثلا شكل الجنبية التي يأتزر بها الهاشمي تختلف عن بقية أبناء الشعب، ويتم فرض لبوس معينة على بعض الفئات التي تم احتقارها ووضعها أسفل السلم الطبقي الاجتماعي لغرس التمايز وتكريس العنصرية.

- عنصرية فنية: السطو على التراث الفني للشعب اليميني وتحريفه وتلغيمه بمفردات التبجيل والتقدیس والتمجید لسلاسلهم وخصوصا في جانب الموشحات وقبل ذلك وخلالہ وبعده:

- عنصرية سياسية وتمثل في ادعائها أن الحكم "حق إلهي" خاص بالسلالة، ومن يرفض فهو بنظرها كافر منافق عميل.

لا تكتفي الحوثية بممارسة هذا المزيج العنصري المدمر بل تسعى لفرضه بالارهاب وحاليا تستغل إمكانيات دولة ومقدرات شعب لاستعباد الشعب واذلاله وإفقاره.

إيضاحات لازمة

- الحادث في اليمن ليس حرباً بين الحوثيين والسعودية كما يتم تصويره في بعض وسائل الإعلام، بل هو حرب بين الحوثيين وبين بقية الشعب اليمني، وتسعى الحكومة الشرعية المنبثقة عن الشعب، لاستعادة العاصمة والمحافظات الواقعة تحت سيطرة مليشيات الحوثيين بمساعدة التحالف.

- الحوثيون ليسوا حركة وطنية سياسية تحظى بدعم شعبي وإنما حركة إيديولوجية عنصرية إرهابية قفزت إلى السلطة على غفلة من الوعي العام مستغلة خلافت القوي الرئيسية في البلاد بعد العام ٢٠١١، وخلافت المرحلة الانتقالية.

- الحوثيون ليسوا مشروعاً وطنياً يمينياً بل هم ذراع من أذرع إيران في المنطقة العربية. ولا يوجد طرف يمني إلا وفجروا معه حرباً ولا يوجد أي منطقة في اليمن وصلوا إليها، إلا ودفعت ثمناً قاسياً من دماء أبنائها وسكintتها.

- استولى الحوثيون على مقدرات دولة وودائع المصرف المركزي التابع لها، وعطلوا مشاريع التنمية وشددوا على السكان بدفع إتاوات وضاعفوا الجمارك والإتاوات وفتحوا الأسواق السوداء، بينما تحول العديد من قادتهم ومشرفيهم إلى أثرياء بين عشية وضحاها، في ظل أوضاع صعبة وقاهرة يعيشها الغالبية من اليمنيين.

- الصراع في اليمن ليس مذهبياً، إذ ليس لدى اليمنيين مشكلة في التعدد المذهبي وليس لديهم

مشكلة مع الأديان الأخرى، ولكن المشكلة الحقيقية هي أن الحوثيين يريدون فرض سلطتهم العنصرية وأفكارهم الطائفية بقوة السلاح ويستخدمون التعبئة الدينية والتحريض وخطاب الكراهية بطريقة تعمل على تمزيق النسيج الاجتماعي للبلاد.

- صحيح أن تحالف دعم الشرعية وقع في أخطاء معدودة، اعترف بها وتحمل مسؤوليتها، إلا أن هذه الأخطاء ليست على النحو الذي يصوره الحوثيون الذين يحشدون حتى صور ضحاياهم وينسبونها إلى التحالف وتحت مسمى مواجهة ما يطلقون عليه "العدوان"، يقومون بخلق الحريات وملء المعتقلات وفرض الإتاوات والتنصل من القيام بأدنى واجبات المرافق الحكومية الخاضعة لسيطرتهم تجاه المواطنين.

- تعاني المناطق غير الخاضعة للحوثيين من بعض المشاكل، خصوصاً في عدن، العاصمة المؤقتة التي كان يفترض أن ينتقل إليها الرئيس هادي والحكومة، ولكن لأسباب عديدة سابقة على انقلاب الحوثيين في ٢٠١٤ (تتعلق بمضاعفات الحرب التي تلت الوحدة)، أدت إلى بعض الاضطرابات في هذه المناطق، الأمر الذي سعى التحالف بقيادة السعودية إلى محاولة ملتمته عبر اتفاق الرياض بين الحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي، وهو الاتفاق الذي وُقِع في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٩، وأفضى لتشكيل حكومة برئاسة د. معين عبد الملك وما أن عادت الحكومة إلى عدن يوم ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠ حتى كانت ثلاثة صواريخ بانتظارها انطلقت من مناطق المليشيا وخلفت ما

يزيد عن مئة قتيل وجريح، والجريمة مثبتة بالأدلة
وكانت أحد دوافع الخارجية الأمريكية لتصنيف
الحوثيين منظمة إرهابية، يناير ٢٠٢١.

- يستغل الحوثي إمكانيات الدولة المتركة في
العاصمة الواقعة تحت سيطرتهم، لتعزيز قبضته وقمع
الحريات والضغط على منظمات العمل الإنساني
ويجبر الموظفين الحكوميين على العمل بظروف صعبة
وبدون عائد، كما يخلق العراقيل دون وصول المرتبات
من الحكومة الشرعية إليهم.

- يمارس الحوثيون حرب تجويع على اليمنيين
الواقعين تحت سيطرتهم، ويستغلون الأزمة الإنسانية،
كما أكدت منظمات دولية في أكثر من محطة، أنهم
يقومون بسرقة المساعدات الإغاثية واعتبرت ذلك
بأنه سرقة الطعام من أفواه الجوعى.

- اتفقت الحكومة والتحالف المؤيد لها، مع الأمم المتحدة على آليات لتخفيف المعاناة الإنسانية المصاحبة للحرب عبر خطة الاستجابة الإنسانية، والتي تجعل كل مساعدات المانحين مخصصة للجانب الإغاثي، فيما تتولى منظمات الأمم المتحدة مهمة التوزيع. وذلك حتى تصل الإغاثة إلى كافة المناطق بما فيها مناطق سيطرة الحوثيين.

- يمارس الحوثيون حرباً نفسية شديدة وإرهاباً إعلامياً متواصلاً على مخالفيهم ويصفونهم بـ"المنافقين"، و"المرتزقة"، و"الدواعش" و"أحفاد اليهود"، و"عملاء إسرائيل وأمريكا"، فيما تقتصر الدعاية الحكومية على وصف عناصر الحركة بـ"الانقلابيين" و"عملاء إيران".

- يرفض الحوثيون أي شكل من أشكال إشراك الآخرين في الحكم، بل لقد قاموا بالانقلاب على من كان يوصف بأنهم حليفهم ممثلاً في حزب المؤتمر برئاسة الرئيس الراحل علي عبدالله صالح، إذ قام الحوثيون بتفجير حرب في داخل المناطق الآهلة بالسكان في العاصمة، انتهت بمقتله في الرابع من ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧.

- يقوم الحوثيون باستهداف المدنيين في العديد من المناطق اليمنية وبعض مناطق المملكة العربية السعودية بقصف الصواريخ البلاستيكية والطائرات المسيرة دون مراعاة قواعد الاشتباك أو القانون الدولي الإنساني والضوابط الدولية المنظمة للحرب.

- قام الحوثيون بزرع ملايين الألغام الأرضية والبحرية بأنواع متعددة وخطيرة في المناطق اليمنية

المختلفة وأغلبها بدون خرائط تعين إلى نزعها، الأمر الذي نجم عنه سقوط قتلى وجرحى بالآلاف من المدنيين وأفراد فرق نزع الألغام، وتظل الألغام تهديداً مستمراً للمدنيين مع مرور الوقت.

- اتخذ الحوثيون قرارات كارثية، ألحقت أضراراً عميقة في الاقتصاد وفاقمت الأزمة الإنسانية في البلاد، بما فيها إجراءات تمنع تداول الطبعات الجديدة من العملة المحلية في مناطق سيطرتهم بما أوجد أزمة مصرفية وفارقاً في سعر الصرف بين المناطق المحررة والمناطق الخاضعة لسيطرتهم، وعلى إثر ذلك، يتم خصم ما يصل إلى ٢٥ بالمائة من مبالغ الحوالات الداخلية بالعملة المحلية إلى مناطق سيطرتهم، وهو ما يتحمله المواطن. هذا علاوة على نهب احتياطي المصرف الرسمي البالغة نحو ٤ مليارات

دولار، والاستيلاء على الايرادات دون دفع الرواتب.

- شرع الحوثيون في تعديلات تهدف إلى تقنين العنصرية وجعلها شرائع ولوائح، ومنها ما كشفت عنه وثائق عن الحركة بإقرار ما يسمى لائحة "الخمس"، وتشمل تخصيص ٢٠ بالمائة من ثروات البلاد المستخرجة من الأرض، بما فيها النفط، إلى المنتسبين لفئة "الهاشميين" المنتمي لها قادة الجماعة، واعتبار أن ذلك حق خاص بهم يفرضه الدين، وفقاً لمعتقداتهم.

- لقد طالت آثار الحرب التي أشعلها الحوثيون جميع الفئات اليمينية، لكن الأكثر تأثراً هما فئتا النساء والأطفال، حيث تدفع المرأة اليمينية الفاتورة الأكبر للحرب عندما يموت زوجها أو ابنها تتحول

إلى عائل أسرة، وحينما لا يجد رب الأسرة ما يطعم
أبناءه، تتحمل المرأة الكثير من التبعات. ولقد لقد
خلف تمرد الحوثيين وسطوهم المسلح على العديد
من المدن، عشرات الآلاف من الأراامل والشكالى،
كما أن الأطفال يدفعون فاتورة كبيرة، سواء بما
تلتهمه الحرب من أرواحهم أو بحرمان الكثير منهم
فرص التعليم والتغذية والصحة في الحدود الدنيا. كل
ذلك إلى جانب وقوع العديد منهم تحت تأثير شحن
طائفي وإعداد مليشياوي يجعل منهم تهديداً حاضراً
ومستقبلياً ليس على اليمن فحسب، بل على الإقليم
والعالم.

- ينبغي التأكيد أن قرار الحرب منذ العام ٢٠٠٤
وحتى اليوم كان بيد الحوثيين، وما يزال قرار إنهاء
الحرب، في متناولهم هم. ولو استجابوا للقرارات

الدولية المتعلقة بالشأن اليمني، وأبرزها القرار ٢٢١٦ الصادر في ٢٠١٥، وكانت نهاية الحرب في نفس اللحظة. لكن على العكس من ذلك، فإنه حتى لو أعلنت الحكومة والتحالف، إيقافاً أحادياً للحرب، فإن الحوثيين لن يتوقفوا إذ يعتبرون أنفسهم في مهمة "رسالية مقدسة"، هدفها تحرير "القدس" في فلسطين وهزيمة من يسموهم "قوى الاستكبار العالمي" وعلى رأسهم الولايات المتحدة.

- تبذل الأمم المتحدة، جهوداً حثيثة لإحلال السلام في البلاد، لكنها وفقاً لمسؤولين حكوميين ومراقبين عديدين لا تمارس الضغط الكافي على الحوثيين لتقديم تنازلات حقيقية، الأمر الذي يشجع الحوثيين على التماذي، كما أن الحركة استغلت بعض المحطات كما هو حال اتفاق الحديدة، لتعزيز

قواتها على الأرض وزرع كميات إضافية من الألغام، ولم تنفذ بنداً واحداً من الإجراءات المطلوبة منها بالاتفاق.

- لا شك أن تصنيف الحوثيين منظمة إرهابية كخطوة في طريق تجريدتها من أدوات الفتك والقمع والاكراه، من سلاح وسلطة، يبدو أقصر الطرق إلى سلام حقيقي في اليمن، إذ أن البلاد لا تحتاج إلى تسويات مفخخة تحمل في طياتها بذور جولات جديدة من الحرب، بل تحتاج إلى عودة مؤسسات الدولة والحكومة المنتخبة من الشعب وإنهاء كافة مظاهر التمرسات المليشياوية الطائفية أو الجماعات المسلحة خارج إطار الدولة، بما يمكن الحكومة من احتكار وسائل الضبط الكفيلة بفرض الأمن واحتكام الجميع لقيم التعايش والمواطنة المتساوية

والنظام والقانون، دونما نزقٍ مليشياوي يمارس الإرهاب على الداخل ويستعدي دول الجوار ويحرض على الأمم الأخرى.

إن اليمن أحوج ما يكون إلى أن يعود بلداً آمناً مسالماً يتفاعل بشكل إيجابي مع معطيات الحضارة ويتسابق أبناؤه من أجل البناء لا من أجل الهدم، ومن أجل تعزيز فرص الحياة وليس ترديد شعار الموت. وهو في الظروف الحالية بحاجة إلى أن يعرف العالم حقيقة معاناته وأن يساعده في الخروج من أزيمته وإعادة الأمن والاستقرار إلى هذا البلد المفعم بالجمال والتنوع والروح المحببة لكافة البشر.



ملاحق

الانتهاكات.. أرقام تتحدث

في ظل المأساة التي لا يعيشها اليمن، على إثر تمرد وانقلاب الحوثيين، أو ممارساتهم المباشرة، يبقى الحديث عن حصر الانتهاكات، يفتقر إلى الكثير، ذلك أنها كارثة أكبر من الحصر.

ومع ذلك، فإن الأرقام الواردة، صورة عما وثقت بعض المنظمات الحقوقية بشأن الانتهاكات، حتى قبل التوسع المسلح وإسقاط المدن بالقوة في العام ٢٠١٤.

وبصورة مجملة، خلال الفترة من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٢٠، لم تتوقف الانتهاكات التي يرتكبها مسلحو جماعة الحوثيين، ضد المدنيين، حيث اتخذت مختلف الأشكال، ابتداءً بأبشع طرق القتل والتنكيل، مروراً بالاختطافات والتعذيب في السجون، وتفجير المنازل وتهجير عشرات الآلاف من الأسرى، تستهدف بالمجمل معارضي الجماعة المفترضية من مختلف الانتماءات السياسية ورجال القبائل، ولا تستثني فئات الأقليات، حيث شملت استهداف الأسرى اليهودية (يهود آل سالم)، في محافظة صعدة، في العام ٢٠٠٧، حيث أجبرت الحركة الأسرى المؤلفة من ٥٩ فرداً على مغادرة مساكنهم، وقامت بتفجير سبعة منازل على الأقل تعود إليهم.

وليس بعيداً عن هذه الانتهاكات، استهدف الحوثيون مخالفينهم مذهبياً من التيار السلفي في منطقة دماج وهجروا الآلاف بين العامين ٢٠١١ وحتى ٢٠١٤، كما لم يسلم بعض رموز الزيدية المخالفين لهم، كما هو حال أتباع محمد عبدالعظيم الحوثي، وفي السنوات الأخيرة على وجه التحديد، تعرض البهائيون للتنكيل والملاحقة، وجرى اعتقال العديد من أفراد الطائفة، قبل أن يتم إطلاق سراحهم لاحقاً.

فيما يلي خلاصة حصيلة الانتهاكات الموثقة بين ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٢٠، وتستند على تقارير حقوقية أبرزها لكل من، مؤسسة وثاق وتحالف رصد انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن (رصد):

اجمالي	الانتهاك
40870	الاختطاف
26710	الجرحي
9542	القتل
3649	المنازل المدمرة
2536	المحلات التجارية المنهوبة والمدمرة
1177	السيارات المنهوبة والمدمرة
1896	الإخفاء القسري
4722	القصف العشوائي على المناطق السكنية
1793	التهديدات من قبل الجماعة

463	الاعتداء على الأشخاص والمنازل
321	استهداف المرافق الصحية والطبية
14411	تجنيد الأطفال
663	المنازل المحتلة
195	المدارس المنهوبة والمدمرة
105	المنازل المنهوبة
789	السجون التابعة لجماعة الحوثي
379	المزارع المنهوبة والمدمرة
350	الانتهاكات بحق المؤسسات الإعلامية
1281	التعذيب

27	الانتهاكات بحق الإعلاميين
26	استخدام المواطنين دروع بشرية
367	الانتهاكات بحق منظمات المجتمع المدني
266	الآبار والمضخات المنهوبة والمدمرة
120	المساجد المدمرة
13	المحاكم الخاصة
1970393	المهجرون قسريا
94700	الحرمان من التعليم
253	المرافق الحكومية المدمرة
970	منازل تم تفجيرها بالالعام

بيان منظمات المجتمع المدني (ملحق)^١

تابعت منظمات المجتمع المدني باليمن اعلان وزارة الخارجية الامريكية في الحادي عشر من شهر يناير ٢٠٢١ الجاري بإدراج مليشيا الحوثي ضمن قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية، والذي لقي ترحيباً واسعاً من الشعب اليمني والعديد من المنظمات الحقوقية المحلية والإقليمية والدولية، كان أبرزها ما عبرت عنه النخب والأوساط السياسية والاجتماعية اليمنية بمختلف توجهاتها.

١ - بيان منظمات المجتمع المدني اليمنية بشأن تصنيف جماعة الحوثي في قائمة المنظمات الإرهابية، صدر البيان عقب إعلان الولايات المتحدة في يناير/كانون الثاني ٢٠٢١، تصنيف الميليشيات كمنظمة إرهابية.

تابعت منظمات المجتمع المدني باليمن اعلان وزارة الخارجية الامريكية في الحادي عشر من شهر يناير ٢٠٢١ الجاري بإدراج مليشيا الحوثي ضمن قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية، والذي لقي ترحيباً واسعاً من الشعب اليمني والعديد من المنظمات الحقوقية المحلية والإقليمية والدولية، كان أبرزها ما عبرت عنه النخب والأوساط السياسية والاجتماعية اليمنية بمختلف توجهاتها.

يُعد هذا التصنيف أحد أدوات التأثير والضغط الذي يمكن أن يمارسه المجتمع الدولي والدول الراعية لحقوق الانسان في العالم، لإجبار هذه الجماعات للتوقف عن ممارساتها وانتهاكاتهما وفيما يخص الحوثيون فيهدف التصنيف للضغط عليها من أجل الانصياع لقرارات المجتمع الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن الدولي خصوصاً القرار ٢٢١٦، وهو إلى جانب ذلك يجبر

هذه الجماعة على الجلوس والتفاوض الجاد في مسار السلام والخروج بتسوية سياسية تعيد الأوضاع الى ما كانت عليه قبل ٢١ سبتمبر ٢٠١٤ حين اجتياح الحوثيين للعاصمة صنعاء وانقلابها على الشرعية اليمنية والسيطرة المسلحة على كل مؤسسات الدولة المدنية والأمنية العسكرية.

لقد شنت هذه الميليشيا حرباً وحشية على اليمنيين منذ ما يقارب ست سنوات ومازالت مستمرة، وتسببت بأسوأ كارثة إنسانية في العالم يعيشها اليمنيون، إضافةً إلى الجرائم والانتهاكات البشعة ضد المدنيين بما فيهم الصحفيين والنشطاء والنساء والاطفال التي وثقتها منظمات حقوق الانسان المحلية والدولية وفريق الخبراء التابع لمجلس الأمن وفريق الخبراء البارزين المكلف من المجلس الدولي لحقوق الانسان، إضافة إلى الهجمات المسلحة على المدن والسكان، والقتل وزراعة الألغام

بشكل عشوائي، والتضييق على الحريات العامة والخاصة، ضد خصومها السياسيين والمدنيين بما في ذلك النساء والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب والمعاملة الوحشية تجاه المختطفين والمخفيين والمحتجزين، والقصف الممنهج على المدنيين في أغلب المناطق اليمينية، وغيرها من الانتهاكات والجرائم التي ترقى إلى جرائم حرب والجرائم ضد الانسانية.

كما تسببت بأضرار فادحة على الاقتصاد الوطني وفرضت الضرائب الباهظة غير القانونية على الاعمال التجارية والجبايات على المواطنين مما أضر بملايين اليمنيين، كما نُهبت رواتب الموظفين واحتياطي البنك المركزي الذي كان يقدر بأربعة مليار دولار قبل سيطرتها على العاصمة صنعاء.

لقد مارست هذه المليشيا منذ سيطرتها على العاصمة صنعاء وعلى عدد من المحافظات اليمينية كثير من

الأعمال التي تمس وتهدد أمن المجتمع الدولي والإقليمي بما في ذلك الامن البحري، حيث استهدفت خطوط الملاحة البحرية الدولية بالهجمات على السفن، وهاجمت دول الجوار، وسيطرت على المؤسسات الأمنية والاستخباراتية مهددة الامن القومي اليمني والامن القومي العربي والاقليمي والدولي.

لقد استخدمت هذه المليشيا سلاح وقوة ومؤسسات الدولة لضرب اليمنيين وارتكبت خلال ست سنوات الجرائم الخطيرة التي تنتهك القانون الدولي الإنساني والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الانسان ضد المدنيين ومؤسسات الدولة والنظام الاجتماعي والاقتصادي، ومارست الحصار والتجويع المتعمد على السكان بما فيها مدينة تعز الشاهدة على أكبر عملية حصار للمجتمع، وحدثت شرخاً اجتماعياً وتميزاً طائفياً بين فئات المجتمع اليمني بناء على نظرية

الاصطفاء العرقي والسلالي التي تؤمن بها هذه المليشيا والاستعلاء الذي تمارسه على بقية اليمينيين.

ووفقاً لمفهوم الإرهاب الذي يعتمد على عدد من الخبراء في بلدان العالم بأنه "استخدام العنف أو التهديد به لخدمة أهداف سياسية ، أو دينية، أو ايدلوجية، والافعال التي تصل إلى أكثر الضحايا المستهدفين، ويستهدف عدداً كبيراً في المجتمع" فإن ما قامت وتقوم به مليشيا الحوثي منذ بداية ظهورها في صعدة اليمينية وما عممته من أفعال جرمية في كل المحافظات التي سيطرت عليها ولا تزال تسيطر على كثير منها، هو عين الإرهاب، فهي جماعة دينية متطرفة لا وطنية تمارس الكّم الهائل من الجرائم بشكل يومي ضد المدنيين، مدفوعة بنزعة الاستعلاء والاصطفاء العنصري الطائفي لتحقيق أهدافها قسراً ضد رغبات وتطلعات المواطنين اليمينيين وحلمهم في بناء دولة مدنية يسودها العدل

وتسير شؤونه مؤسسات قانونية نابعة من عمق المجتمع والشعب.

إن كل الدعوات التي تنادي بإلغاء قرار تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية خوفاً من تردي الأوضاع الإنسانية هو وهم وتخوير للحقيقة الماثلة امام العالم بعمجية هذه المليشيا وتسببها في تدهور الوضع الانساني، الذي لا يمكن أن يسوء أكثر مما هو عليه تحت سيطرة مليشيا الحوثي، بشهادات الكثير من المنظمات الدولية والأممية العاملة في مجال الإغاثة في اليمن.

إن التظاهرة الالكترونية اليمنية التي حدثت مؤخراً المنادية للعالم بالتعامل مع مليشيا الحوثي كمنظمة إرهابية، بهذا الاحتشاد الذي لم يسبق له مثيل عند اليمنيين، هو أوضح تعبير يدل على حاجة اليمنيين الى حماية حقوقهم وانسانيتهم وكرامتهم من بطش الحوثيين

وارهابهم ومعالجة كل الآثار المترتبة عن جرائم المليشيا، هو ما حتم علينا كمنظمات مجتمع مدني حقوقية الاصطفاف الى جانب اليمينين والتعبير عنهم وعن حاجتهم الملحة من العالم الحر بحمايتهم وبالنظر الى مأساتهم بعد ست سنوات من حكم هذه المليشيا وسلوكها المدمر للدولة والمجتمع.

تحت المنظمات الموقعة على هذا البيان وتلفت نظر العالم الى تحمل مسؤولياته في حماية اليمينين من الإرهاب الذي تمارسه مليشيا الحوثي، وتناشد كل ضمير حي الى العمل الجاد من اجل عزل هذه المليشيا واخضاعها لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الامن ومعاهدات ومواثيق حقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني، وتدعو الحكومة اليمنية إلى التحرك الجاد للتعامل مع هذه المليشيا كجماعة إرهابية وأن تصنفها وفقاً للتشريعات اليمنية بذات التصنيف.

ومن أجل حماية حقوق الانسان تُبارك المنظمات
الموقعة على البيان كافة الجهود الشعبية اليمينية الرامية
الى تصنيف مليشيا الحوثى منظمة إرهابية انتصاراً لدماء
الضحايا الأبرياء وضمان قيم العدالة ومبدأ المحاسبة
والانصاف.

المنظمات الموقعة على البيان:

- ١) التحالف اليميني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان
- ٢) منظمة تمكين للتنمية وحقوق الإنسان
- ٣) الشبكة اليمينية للحقوق والحريات
- ٤) منظمة عدالة للحقوق والحريات
- ٥) المنظمة اليمينية للأسرى والمعتقلين
- ٦) منظمة شاهد للحقوق الانسان
- ٧) المرصد اليميني الامريكى للحقوق والحريات
- ٨) منظمة كرامة لحقوق الانسان
- ٩) مؤسسة صح لحقوق الإنسان

- ١٠ مؤسسة خليج عدن لتنمية الاجتماعية
- ١١ مؤسسة الضالع للإعلام وحقوق الإنسان
- ١٢ مجلس تنسيق منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان عدن
- ١٣ الشبكة المدنية للتنمية والاعلام وحماية حقوق الانسان
- ١٤ منظمة الحرية لحقوق الإنسان
- ١٥ التكتل الجنوبي لحقوق الإنسان.
- ١٦ الرابطة الوطنية للأعلام التنموي وحقوق الإنسان.
- ١٧ مؤسسة عين لحقوق الإنسان.
- ١٨ التحالف اليمني للشفافية.
- ١٩ مؤسسة أكتوبر للإغاثة والأعمال الإنسانية.
- ٢٠ المركز القانوني اليمني.
- ٢١ منظمة رصد للحقوق والحريات
- ٢٢ منظمة شهود لحقوق الإنسان
- ٢٣ منظمة راصد للحقوق والحريات

- (٢٤) تحالف نساء من اجل السلام في اليمن
- (٢٥) مؤسسة سبأ للاستشارات
- (٢٦) المنظمة الإلكترونية للإعلام الإنساني
- (٢٧) مركز الناس للتنمية وحقوق الانسان
- (٢٨) منظمة وثاق للتوجه المدني
- (٢٩) تنوع للحقوق والحريات
- (٣٠) المنظمة اليمنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

تم بحمد الله